

مشروع النفايات

- بتاريخ 13/5/2014 تقدمنا من وزارة المالية بكتابنا رقم 218/2014 بطلب تخصيص العقار رقم 151-150-117-79 في عزقي لإنشاء مصنع للنفايات وذلك بعد موافقة مجلس بلدية عزقي بموجب قرار صادر عن البلدية (مساحة العقار 191637 م).
- بتاريخ بتاريخ 9/9/2014 وافقت وزارة الصحة على العمل بموجب كتابها رقم 18517/1/14.
- بتاريخ 17/7/2021 وافقت وزارة الزراعة على المشروع بموجب كتابها رقم 5100/3.
- بتاريخ 28/7/2015 طلب تخصيص العقارات في عزقي لزوم موافقة وزارتي الزراعة والصحة وطلب وزارة البيئة بإعداد تقرير الأثر البيئي (EIA).
- بتاريخ 27/1/2016 طلب إتحاد بلديات الضنية الموافقة على تخصيص العقارات وتعد بتقديم دراسة الأثر البيئي وأخذ الموافقة قبل الشروع بالمشروع.
- بتاريخ 21/3/2016 كتاب وزارة البيئة المتضمن طلب وزارة المالية "إعداد تقرير تقديم الأثر البيئي" وتضمن المعلومات المطلوبة بالإضشاف إلى إحالة التقرير إلى وزارة البيئة وعدم المباشرة بالتنفيذ حين أخذ موافقة وزارة البيئة.
- بتاريخ 9/9/2016 موافقة وزارة البيئة.
- تم تلزيم الدراسة لشركة GEOFLINT.
- بتاريخ 20/11/2017 طلب وزارة البيئة بتعديل دراسة الأثر البيئي والإعادة وتم التعديل.
- بتاريخ 6/12/2017 توقيع إتفاق تفاهم بين الإتحاد ووزارة التنمية الإدارية تقضي بتقديم منحه لتنفيذ مشروع تحيث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في لبنان SWAM2 الممول في الإتحاد الأوروبي.
- بتاريخ 10/4/2018 وبعد مرور فترة على توقيع الإتفاق من دون أي إجراءات من قبل الوزارة قمنا بتوجيه كتاب الإتحاد الاوروبي للإستفسار عن الموضوع.
- بتاريخ 2017//4/8 طلب وزارة البيئة بتعديل دراسة الأثر البيئي والإعادة وتم التعديل.

- بتاريخ 4/10/2018 تلقى إتحاد بلديات الضنية رد من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية يؤكد فيه على تمويل المطمر الصحي في قضاء الضنية بعد الإنتهاء من إنشاء مركز لمعالجة النفايات الصلبة في نفس العقار وتأمين كامل الشروط التي فرضتها وزارة البيئة وذلك خلال المنحة التي قدمها الإتحاد الاوروبي لدعم هذا القطاع (SAWM 2) والتي وافق على قبولها مجلس الوزراء بموجب القرار رقم 27/8/2015.
 - ضمن برنامج (SAWM2) شارك إتحاد بلديات الضنية بدورات تدريبية ونظم ورشة عمل حول الخطة التي وضعتها الوزارة لمعالجة النفايات في قضاء المنية الضنية،بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها خبراء وزارة التنمية لمبنى الإتحاد وذلك لإستكمال معلومات ميدانية عن المنطقة.
 - بتاريخ 1/1/2018 موافقة وزارة البيئة على التقرير وطلب تزويدها بالخرائط التنفيذية التفصيلية للمشروع.
 - بتاريخ 26/12/2018 توجه كتاب أمين السجل العقاري بطلب تخصيص العقارات لصالح إتحاد بلديات الضنية بعد موافقة وزارتي المالية والبيئة.
 - بتاريخ 26/7/2019 تم توقيع عقد تخصيص العقار 79 بين الدولة اللبنانية ووزارة الداخلية والبلديات لصالح اتحاد بلديات الضنية.
 - بتاريخ 30/1/2019 وافقت وزارة البيئة على المشروع بعد 5 سنوات من الدراسات المطلوبة وذلك بإحالتها رقم 616/ب/2016 والرقم 3153/ب/2018 والرقم 131/ب/2019.
 - بتاريخ 26/7/2019 وافقت وزارة الداخلية والبلديات على المشروع
 - بتاريخ 10/4/2018 أرسلت كتاباً إلى سفيرة الإتحاد الأوروبي لإفادتنا عن الهبة المخصصة لإتحاد بلديات الضنية لإنشاء مركز لمعالجة النفايات (لإجواب).
 - بتاريخ 6/12/2017 إستوضحنا وزارة التنمية الإدارية حول الموضوع حيث ان الهبة تم توقيعها في القصر الحكومي بحضور دولة الرئيس سعد الحريري وبتوقيع وزيرة التنمية الإدارية عناية عزالدين والسفيرة كريستينا لاسن والجواب كان شفهيّاً (إنسوا).
- والجدير ذكره أن هذا المبلغ المخصص للنفايات عبر برنامج SAWM 2 كان سبقه برنامج SAWM 1 وكنا نعمل على تخصيص قسم منه لتمويل مشروع نفايات في الضنية وبعد إتصالات متكررة مع الإتحاد الأوروبي جاءت النتيجة بالموافقة وعند التّنفيد وجدنا انه تم تحويل المبلغ لإنشاء مركزلمعالجة النفايات في المنية وذلك بحجة أن

قضاء المنية-الضنية هو قضاء واحد ولما راجعنا المسؤولين في الإتحاد الأوروبي جاء الرد أن ذلك تم بطلب من وزارة التنمية الإدارية .
ولما أخبرناهم الحقيقة أجابونا أنه لاملجال لتغيير ذلك ، لكنهم وعدونا ان تكون حصتنا على برنامج SWAM 2 وبالفعل فقد تم إدراجنا على هذا البرنامج والنتيجة كانت أن البرنامج طار والمبلغ المخصص للنفايات إستعمل لزوم الحكومة...
لم نياس وأجرينا إتصالات عديدة وسفريات عديدة من أجل إيجاد حل لمشروع النفايات وكانت النتيجة انه تم عرض علينا عدة مشاريع.
الأول:من ألمانيا حيث تعهدت الشركة بمعالجة نفايات المنطقة شرط تأمين الأراضي الازمة من قبل الإتحاد وشرط ان ندفع لشركة المشغلة 25 دولاراً على الطن.
وكلما وجدنا الأرض اللازم تقوم الايدي الخفية بتعطيل المشروع...
الثاني: شركة أوروبية تحول النفايات الى غاز طبيعي والمطلوب منا تأمين الأرض اضافة الى 40 دولاراً على الطن

وبعد مراجعة وزارة التنمية الادارية بالموضوع افادت أنها تدفع 25 دولاراً للطن والباقي على حساب الاتحاد، ووافقنا على ذلك.
الثالث: شركة SIEMENS قدمت عرضاً بقيمة 35 مليون دولار والمطلوب منا تأمين الأرض 40 دولار للطن علماً أنها تنتج كهرباء ولا يوجد أية انبعاثات وبنفس المواصفات للتقنية الموجودة في باريس في وسط باريس .
الرابع: من شخص من المنطقة يقدم عرضاً بحوالي 75 مليون دولار وهو يكفي منطقة الشمال وشركته هي تقوم بالتمويل.
جميع العروض اجهضت و تم رفضها منذ طرحها دون معرفة السبب.

ماذا فعل الإتحاد؟

بعد حصولنا على الترخيص اللازم EIA دراسة تقييم الأثر البيئي ونحن نعتبر شبه الوحيديين في لبنان الذين حصلوا وقتها على هذا الترخيص،وجدنا أن الأرض متوفرة وبالإمكان تسويتها وأن المبلغ متوفر لدينا .
إتفقنا مع السيد محمد قمر الدين على تسوية الأرض وفقاً للمواصفات المطلوبة،وافقت على أن الكلفة هي 80 مليون ليرة لبنانية.
- بتاريخ 21/10/2019 إتخذ المجلس قراراً بتسوية الأرض على العقار 79 عزقي وإنشاء الدعامات الازمة.

- بتاريخ 26/12/2019 أعاققت سعادة القائمقام القرار إلى الإتحاد مع عدم الموافقة.
- بتاريخ 12/12/2019 تقدمنا بالقرار من سعادة المحافظ مباشرةً وبناءً على إتصال هاتفي من سعادة القائمقام تم إعادة تسجيل القرار في القائمقامية على أن تتم إحالته إلى سعادة المحافظ.
- بتاريخ 12/12/2019 أُحيل القرار إلى المكتب الفني للتنظيم المدني بدلاً من إحالته إلى سعادة المحافظ .

- بتاريخ 27/12/2019 وصل الملف إلى المديرية العامة للتنظيم المدني في بيروت.
- كانت تتم المراجعة بالملف أسبوعياً، وكل أسبوع يضيع الملف وبعد التفقيش عليه في الأسبوع الثاني نجد أنه تمت إحالته بالخطيء إلى مديرية أخرى.
- وبعد جهد جهيد طلبوا منّا دراسات منها مثلاً مقاطع للحائط وخرائط مفصّلة وخرائط عن البناء وتعديل الدراسات الموجودة... تم كلّ ما طلبوه منّا... ثم ضاع الملف.
- وبعدها وجدنا الملف فأعادوا طلب كل المطلوب سابقاً علماً أن كل المطلوب كان داخل الملف...
- بعد عشرة أشهر من الدراسات تم طلب رخصة البناء علماً أن كل هذه المعاملة كانت من أجل الحصول على رخصة البناء...
- عدنا إلى مكتبنا وقررنا إرسال إستشارة إلى هيئة التشريع و الإستشارات ولكن لم يسمح لنا الوقت حيث تمت إعادة الملف لنا "لعدم الصلاحية".